العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فيكون الاضافة الى البصر داخلة فى مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه قال لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط اقول يهدم الدليل بوجوه ان الالزام لا يستلزم النقض فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهنى كان منشأ لالزام للناقض قال وهو مسلم اقول قد تعال عدم استلزام المطابقة الالزام مستدل عليه بانه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهنى والا لزم من تصور معنى واحد تصور لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية فلزم من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية دفعة وهو محال والمدان يكون منشأ لمعنى لا يكون له لازم ذهنى فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا الزام وردة ذلك جواز ان يكون من معنيين متعاكسين تلازم فيكون كل منهما لازما هنا للاخر ولا استحالة فى ذلك كما فى المتضايفين مثلا كالابوة والبنوة وذلك لان اللازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الاخر حتى يكون دورا محالا ومنع سند لعدم الاستلزام بانا نجزم قطعا بجواز تعقل بعض المعانى مع الذهول عن جميع ما عداه فمنشأ سند لعدم منشأ سلب المطابقة بدون الالزام فان هو ذلك وقد لزم مما ادعاه من عدم الاستلزام قال وزعم الامام اقول مبناه على ان سلب الاخص لازم ذهنى لكل معنى من المعانى وملزم من حصوله فى الذهن حصوله فيه وليس بصحيح فانا نتصور كثيرا من المعانى الغفل عن سلوب عنها ولو صح لاستلزم كل متصور متصورا ومتوسط قطعا ثم سلب الغير لازم بين ما هو الاعم ومعروض كون متصورا للازم كما شاع الحرم ما للزوم والمعروض الالزام اللازم البين ما هو الاخص وسواء كون متصورا للزوم مستلزما لتصورا للازم قال لم يعلم انضباط حدود للازم ذهنى لكل ما سمركبة اقول قد سوهم ان مفهوم الكلمة والجملة بل مفهوم المركب لازم ذهنى لكل معنى مركب فيكون النقض مستلزما للالزام ومحوط لانا قد نتصور معنى مركبا مع الذهول عن كونه مركبا وعن مفهوم الكلمة والجملة فلم يستلزم هنا لازما ذهنيا يلزم من تصور الملزوم تصوره وقد يدعى ههنا ايضا انا نجزم بجواز تعقل بعض المعانى المركبة مع الغفلة عن جميع المفهومات الخارجة عما سوى ما قيل فى المطابقة فلا يكون النقض مستلزما للالزام قال لان التابع فى تصوره ان قيد ما لجملة معنا اقول وذلك لان كل اذا

قلت النقض تابع من حيث هو تابع فان اردت ان النقض من حيث مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان كاذبا قطعا لان النقض مفهوم من افراد التابع لا نفس مفهومه وان اردت بحسب ما يصدق عليه فهو صحيح ولكنه لا يجدى نفعا فى المقام قال ويمكن ان يجاب عنه بان الجسم والكرسى ليسا مدلولا مطابقيا للحكم فيهما اقول يعنى ان قولنا من حيث هو تابع فى قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع معلق بالمحكوم به اعنى لا يوجد الا بالمحكوم عليه الذى هو التابع حتى يلزم عدم تكرر الاوسط فيصير الكلام حينئذ النقض تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع فنتج ان النقض لا يوجد بدون متبوع الذى هو المطابقة من حيث هو تابع ولا يخفى عليك ان هذا الجسم فى الكرسى لا يجوز ان يكون تتمة للمحكوم عليه فانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه وجعلت هو ذلك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع فان اردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية على طبعه فلا يصلح كبرى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل وان اردت بالتابع ما صدق عليه التابع كان المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالسعة لذلك المتبوع فلا يرد التابع الاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالسعة لكن يتجه حينئذ ما ذكره الشارح من ان اللازم من الدليل هو ان النقض والالزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة السعة للمطابقة والمتصورا بها لا يوجدان بدونها مطلقا ومنهم من قال صفة السعة لازمة لماهيتى النقض والالزام فاذا لم يوجدا بدون هذه الصفة لم يوجدا مطلقا هذه القضية الغيبية ملزومة للقضية المطلوبة والاولى فى بيان استلزامها للمطابقة ان يقال هما سلبان فان الوضع المسلوم للمطابقة فسلبها مطلقا قال ومجموع المعنيين يعنى لزوم الجائزة اقول يعنى ان هذا المجموع معنى مطابقى لهذا اللفظ دل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على الموضوع له سواء كان مسلكا وضعيا واحدا كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او وضع متعدد بحسب احزاء اللفظ والمعنى كدلالتى الجدار والسقف على مجموعهما فان الجزء الاول موضوع لمعنى والجزء الثانى لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا وضع عين

حتى ان النقض والالزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفة بصفة السعة للمطابقة

حتى ان النقض والالزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفة مطلقا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)